الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية.قسنطينة
الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيل: .....

كلية أصول الدين والشريعة
والحضارة الإسلامية
قسم الفقه و أصوله

بيع الدَّين وتطبيقاته المعاصرة
دراسة فقهية مقارنة

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن

من إعداد الطالب:
سالم رقاقي.

تحت إشراف الدكتور:
عبد القادر جدي.

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الصفة	الجامعة
أ د/ سعاد سطحي	رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر
د/ عبد القادر جدي	مشرفا ومقررا	جامعة الأمير عبد القادر
د/ كمال العرفي	عضوا	جامعة الأمير عبد القادر
د/ علي ميهوبي	عضوا	جامعة الأمير عبد القادر

السنة الجامعية: 1430 – 1431هـ / 2009 – 2010م.

ملخصات البحث:

ملخص باللغة العربية.

ملخص باللغة الإنجليزية.

ملخص البحث :

يُعالج هذا البحث مسألة بيع الدَّين و تداوله في الفقه الإسلامي،وهي مسألة من أهم مسائله اهتم بها الفقهاء قديما وحديثا على اختلاف مذاهبهم ؛لأنها من أعقد مسائل المعاملات المالية لما لها من صلة قريبة وتبادل النقود هذه الأخيرة التي تعتبر من أضيق المسائل لقرب المتعامل بها من الوقوع في الربا إن لم يتقيد بالضوابط الشرعية . وجَلِي من خلال هذا البحث أن بيع الدَّين ليس حراماً على إطلاقه بل له صور كثيرة اختلف الفقهاء فيها بين مجيز ومحرم ، وقد كان أساس اختلافهم مبني على مسألة بيع الكالئ بالكالئ المحرمة إجماعا وكذا مدى توفر شروط المبيع في الدين محل البيع من قدرة على التسليم و البعد عن الغرر. فمن رأى صورة ما من صور بيع الدَّين أقرب إلى هذه المحظورات الشرعية لم يجزها ومن رأها أبعد عنها قال بجوازها.

إلا أن هذا العصر تعقدت فيه المعاملات ،و ازدهرت فيه البنوك التي عملها الأساس هو المتاجرة في الديون بهدف الربح و الحصول على السيولة النقدية تحقيقا للغايةبأي وسيلة ؛ ظهرت فيه صور جديدة لبيع الدَّين والتي من أهمها مسألة توريق الديون وجعلها قابلة للتداول في الأسواق المالية ،وكذامسألة خصم الأوراق التجارية ؛ لذا بحث فقهاء العصر هذه المسائل و أوجدوا لها التخريجات الفقهية المناسبة بناءً على الصورالتي بحثها الفقهاء الأقدمون.فحَرَّموا التوريق بصورته الجارية في المصارف الحالية ، و كذا خصم الأوراق التجارية وبيع السندات لأن هذه المعاملات ما هي في حقيقتها إلا طريق من طرق الربا أو استغلال لحاجة الفرد؛إلا أن واقعية الفقه الإسلامي لا ترمي إلى غلق البابو صده أمام الأفراد أو البنوك للحصول على السيولة النقدية؛لذا كان البديل الإسلامي عن كل محرم سنة إلهية ومنهج نبوي أصيل.فكان بديل التوريق هو التصكيك الذي ينسجم و ضوابط الفقه الإسلامي في عملية بيع و نقل الدَّين،وكان بديل خصم الأوراق التجارية هو بيعها بالسلع أو البضائع وهذا لا شبهة للربا فيه ولا غرر ولا ضرر، وعلاوة على ذلك فإن عقد السلم يُعتبر من أهم البدائل عن القرض بفائدة ؛إذ يصلح كأداة استثمارية لمختلف المشاريع الزراعية و الصناعية و التجارية ،مما يجعل من فقه المعاملات المالي الإسلامي التكافلي الإرفاقي بديلا عن الاقتصاد الوضعي الاستغلالي لمن أراد تنمية أمواله واستثمارهابعيدا عما حرم الله ليعيش حياة لا ضلا ل فيها ولا شقاء خاصة و نحن في عصر ظهر فيه للعيان سلبية النظام الاقتصادي الوضعي الأزماتي ونجاعة وإيجابية النظام المالي الإسلامي،وما ذاك إلا تحقيق لوعد الله ووعيده.

Abstract

This research discousses the sale of the debt and it's trading in Islamic law, which is one of the most important issues of the Islamic law in currently, cause it is the one of the most complex issues of financial transactions ;because that has relate with the question of exchange and the exchange money, which is more narrower issues of the proximity of the client from falling into the usury,if he did not comply with legal controls. It is clear that this research the sale of debt is not prohipited at all, but many scholars differ between permissive and forbidden, has been the basis of differences based on thequestion of the sale late.

However, this era complicated transactions, and banks that flourished when the work is the basis for trading in debt in order to gain access to liquidity and cash to achieve by any means; the pictures showed that the sale of new debt, which is the most important issue of securitization of debt and make it viable for use in the financial markets, discount of commercial papers.

Therefore research scholars of the time these issues and have created a imposition appropriate based on the pictures examined by the senior scholars deprived as securitization in the current banking and securities trading as well as discount and the sale of bonds; because such transactions are in reality only through a methods of interest and email or exploitation to the need of the individual;

However, the Islamic jurisprudence is not realistic to close the door and fighting for individuals and banks, both for cash; therefore, the alternative Islamic prohibited every year and a divine prophetic was the securitization is an alternative bond line and controls the Islamic jurisprudence in the sale and transfer of debt, and an alternative discount commercial paper is sold and goods or goods that are not suspicious of the loan nor deceived no harm and, in addition, the sale of AS-salam is one of the most important alternatives to the loan interest rate; serve as a tool investment projects of the various agricultural, industrial, commercial, making it the the Islamic transactions solidarity guarantee positive alternative to the exploitative economy who wants to develop its assets and investment away far from the forbid to live the life of God is not adverse to the misery in private and we are in an era in which the eye of the negative economic crisis positive and positive efficacy and the Islamic financial system and that only the realization of a promise of God.